

أمة 2013

222 72 830 - 222 72 857
maglesalomma@alanba.com.kw

فاكس
• للتواصل: إيميل



مشعل العيار: على الناخبين الانحياز للكويت ونفيع المشاركة الإيجابية

دعا مرشح الدائرة الرابعة لانتخابات مجلس الأمة مشعل العيار الناخبين والناخبات الى المشاركة في هذه الانتخابات واختيار من يستحق تمثيلهم وترجمة توجيهات صاحب السمو الامير على ارض الواقع، مشيراً الى ان المرحلة التي نحن بصدها تتطلب تفعيل مبدأ المشاركة واختيار نواب يعبرون عن طموحات الشعب الكويتي بعيداً عن أي تعصب أو انحياز لأي فئة أو طائفة لأن الانحياز يكون للكويت فقط.

وأشار العيار الى ان اهمية مشاركة الناخبين والناخبات تأتي لضرورة مساهمة كل منهن في رسم سياسة البلد والمشاركة في القرار السياسي وحل جميع مشاكلهم وقضاياهم التي كانت ولا تزال تنحصر اجندة عمل كل مجلس وكل حكومة، مؤكداً على اهمية حل هذه القضايا والتعاون بين السلطتين وذلك من خلال اختيار مجلس يعبر عن الإرادة الحقيقية للشعب الكويتي وينظر للمستقبل الذي ينتظر الاجيال القادمة، مؤكداً ان الكويت بحاجة الى التلاحم والتكاتف، واكد العيار انه على ثقة ان الشعب الكويتي على قدر كبير من المسؤولية ولن يختار إلا مصلحة الكويت، معرباً عن امله ان تشهد المرحلة المقبلة الانجازات المرتقبة ويتم حسم الملفات العالقة في الكثير من القضايا الصحية والامنية والاقتصادية وحل مشاكل المواطنين وتحسين مستوى الدخل بما يتناسب والفوائض المالية وتطبيق القوانين.



مشعل العيار

قال إن السلطتين أنجزتا الكثير من القوانين المهمة في المجلس الماضي الخنفور: متفائل بالمجلس المقبل

وقال: لقد كان للمجلس ادوار رقابية بالإضافة للدور التشريعي البارز، حيث ان هناك عددا لا يستهان به من الاستجوابات قدمت لوزراء في الحكومة الحالية، كما ان المجلس المنحل قام بتفعيل ادوات رقابية اخرى مثل طلبات مناقشة عدد من المواضيع المهمة، وكذلك طلبات تشكيل لجان تحقيق في بعض القضايا التي تلامس واقع المواطنين فعليا، مؤكدا ان السلطتين تعاونتا في اغلب الاوقات من اجل وصالح الوطن والمواطنين في حل وعلاج واقرار العديد من القضايا والمواضيع الحيوية. وعبر الخنفور عن تفاؤله بالمجلس الجديد من خلال مشاركة اغلب المواطنين الذين قاطعوا الانتخابات الماضية لأي سبب كان، مؤكدا احترامه للمشاركين والمقاطعين كل له اسبابه التي نحتريها ونقدرها «نحن نقوم بالدور المطلوب منا في خدمة الكويت من أي موقع ومجال، سواء كمرشحين



سعد الخنفور

أكد مرشح الدائرة الرابعة سعد الخنفور ان الانتخابات الحالية مختلفة و متميزة لأنها تأتي بعد تحصين المحكمة الدستورية لنظام الصوت الواحد المعمول به في كل الديموقراطيات العريقة، مؤكدا ان قوائم المرشحين لهذه الانتخابات تشرى بمشاركة فاعلة في التصويت لرسم خارطة وتشكل مجلس الأمة المقبل. وأشار الخنفور، في تصريح له على هامش استقباله لعدد غير من المواطنين بديوانه مساء اول من امس، بالدور الذي لعبه مجلس الأمة السابق الذي ساهم في انجازات تشريعية ورقابية لم تشهد المجلس البرلمانية خلال السنوات العشر الاخيرة، حيث اقر ما يقارب 38 قانونا حيويا ومهما كما ان على جدول اعماله أكثر من 200 قانون كان في طريقها لترى النور لولا توقف اعماله بحكم المحكمة الدستورية التي نحتريها ونقدرها.

سنستمر في المطالبة بكافة حقوق الطبقة العاملة سعياً لإنصافهم الصالح: توحيد مكافأة نهاية الخدمة للعاملين في الدولة

إعطاء هذه القضية اولوية خاصة في المجلس القادم لاقرار قانون موحد يسري على كافة العاملين في الدولة وينصفهم وفقاً لمبدأ العدالة والمساواة مؤكداً انه سيستمر في المطالبة بكافة الحقوق المكتسبة والمستحقة للطبقة العاملة سعياً لإنصافهم. وكان الصالح قد تقدم باقتراح يقانون في المجلس السابق قبل ان يتم ابطاله استند على ان يستحق الموظف الكويتي اجر شهر عن كل سنة من سنوات الخدمة بحيث لا تزيد المكافأة في مجموعها عن اجر ثلاث سنوات.

صحافي إن المجلس الماضي كان من المقرر ان يناقش قضية توحيد مكافأة نهاية الخدمة وفقاً للاقتراح الذي تقدمت به في جلسة خاصة إلا ان حل المجلس حال دون اقرار هذه المكافأة مؤكداً اننا سنعاد المطالبة بهذه المكافأة ليمتد اقرارها ونطوي هذا الملف الذي يستوجب انصاف هؤلاء العاملين فما يحصل وللأسف تخبط وظلم للكثير من الفئات الوظيفية عندما يتم قصر منح مكافأة نهاية الخدمة على وظائف معينة ومحددة وبمبالغ متفاوتة ما يستدعي توحيد هذه المكافأة. وشدد الصالح على ضرورة



خليل الصالح

أكد مرشح الدائرة الثانية لانتخابات مجلس الأمة خليل الصالح ان من أبرز الملفات القادمة المطلوب حسمها في المرحلة المقبلة تلك التي تتعلق بموظفي الدولة وضرورة توحيد مكافأة نهاية الخدمة بين الجميع تحقيقاً لمبادئ العدالة والمساواة التي نص عليها الدستور وانصاف كافة العاملين في الأجهزة الحكومية وذلك بمنحهم مالا يقل عن راتب 36 شهراً تقديراً لجهودهم طوال سنوات مدافعهم عنها الى الاعطاء هذه الاممية المطلوبة لإنصاف العاملين بالدولة. وقال الصالح في تصريح

الدخيل: لماذا تنتظر المحكمة طلب تفسير حكم الدستورية؟

دعا مرشح الدائرة الثالثة يحيى الدخيل الحكومة لتطمئن الناس والناخبين لصحة اجراءات الدعوة للانتخابات وعدم وجود شبهة ابطال للمجلس القادم، وقال انه من غير الممكن ان يقبل الناس بابطال ثالث للمجلس بسبب إجراءات خاطئة وعدم فهم للدستور او تسرع من الحكومة ومستشاريها في تفسير الحكم الأخير للمحكمة الدستورية والطريقة الصحيحة للتعامل مع هذا الحكم.

كما دعا الدخيل المحكمة الدستورية الى عدم انتظار طلب تفسير للحكم لأن الوضع لا يحتمل الغموض فإن كانت هناك شبهة في هذه الدعوة فعلى أعضاء المحكمة الدستورية ان يبادروا بتبنيها الحكومة لذلك حفاظاً على اوقات الناخبين والمرشحين وللصحة العامة، فإن مصلحة الكويت يجب ان تكون فوق كل اعتبار آخر وتقتضي ان يتقدم الخبراء والقانونيون والقضاة في المحكمة الدستورية بالنصيحة للحكومة وتفسير هذا الحكم وتطمئن الناس لصحة اجراءات هذه الانتخابات، وغير ذلك سيكون الجميع مشتريكين في إقحام البلد بفضي وعدم استقرار وأزمة عدم ثقة بين السلطتين الثلاث.

كما دعا الدخيل لضرورة تعويض المرشحين والأعضاء المبطلين في المجلسين السابقين بما انفقوا على حملاتهم ومقارهم الانتخابية فالخطأ تتحملة الحكومة صاحبة الدعوات للانتخابات وليس غيرها. وأكد يحيى الدخيل على ضرورة محاسبة المستشارين القانونيين للحكومة، فلم نر او نسمع عن محاسبة احد وكان الأمر طبيعي ولا يستحق المحاسبة، فيما لو حدث أقل من ذلك الخطأ بكثير في الدول التي تحترم اوقات شعوبها لوجدت الاستقالات والإقالات تطول عشرات المسؤولين والقائدين والمستشارين.



يحيى الدخيل

مبارك العنزي: أن الأوان لإجراء إصلاح شامل للعملية التعليمية

قال مرشح الدائرة الثانية مبارك صالح العنزي ان ما قام به وزير التربية ووزير التعليم العالي د. تاييف الجحرف في ضوء ما تم الكشف عنه من تسريب لأسئلة واجوبة الاختبارات يتطلب منا وقفة جادة لموضوع التعليم بشكل عام، والذي يستهلك 90% من ميزانية وزارة التربية على الرواتب.

فقد أن الأوان لإجراء إصلاح شامل للعملية التعليمية، لافتاً الى انها هي الخطوة الأولى نحو الكويت المستقبل، فكل خطط التنمية لا يمكن ان يكتب لها النجاح ما لم نضع باتجاه فرد كويتي قادر على تحمل المسؤوليات، وحال يبدأ من التعليم. وحال التعليم في الكويت لا يسير، والدراسات والمؤشرات العالمية تؤكد تراجع مستويات التعليم لدينا. وطالب العنزي بوجود رؤية تعليمية واضحة لمستقبل شباب الكويت، بحيث تربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل، أخذاً بعين الاعتبار ان القطاع الحكومي لم يعد باستطاعته ان يستوعب الأعداد المتزايدة من مخرجات التعليم، والدول المجاورة خططت خطوات ناجحة في اتجاه تنوع التعليم وإفساح المجال للجامعات العالمية بتخصيص مواقع لها، داعياً إلى ان تكون هناك حملة على أعلى المستويات بهذا الاتجاه وان تصدق النوايا لكويت المستقبل.



مبارك العنزي

طالب الحكومة بتفعيل قانون الوحدة الوطنية أحمد الشريع: على المرشحين الابتعاد عن الطرح الطائفي ووضع مصلحة الكويت نصب أعينهم

الكويت من تآبين لشخص دأب على إثارة الفتن والتعرض الى العقائد امر لا نقله ولا نرضى حدوثه في بلدنا ما له من تبعات تزيق وحدتنا الوطنية وإحداث الصدع في اللحمة الكويتية وكان الأجدى عدم إقامة مثل هذه الأنشطة حتى لا تكون سبباً في جلب الفتن الى وطننا، ثم قتل شخص في مصر ويقام له تآبين في الكويت فما المقصد من التآبين؟ هل هو تكسب انتخابي أم شق الوحدة الوطنية؟ وطالب الشريع الحكومة بتفعيل قانون الوحدة الوطنية ومحاسبة كل من يقف وراء هذه الفتنة فلا نقل ان يتم تآبين من طعن بشرف الرسول ﷺ بيننا.

لقضايا طائفية في سبيل حشد الأصوات من خلال أطروحات طائفية امر مرفوض جملة وتفصيلاً فهي لا تشبع رغبة الناخب الكويتي في الرقي بال طرح ولا تصب في المصلحة العليا للبلاد التي تحتاج الى برامج انتخابية هادفة ترسم لها مستقبلاً زاهراً عامراً بالتنمية والتطوير. وأوضح انه على جميع المرشحين الالتزام بالطرح العقلاني البعيد عن كل تشدد والبعيد عن استيراد المشاكل الطائفية التي تعيشها بعض الدول وتاجيج الشارع الكويتي بها، مشيراً الى ان الوحدة الوطنية خط أحمر لا يمكن تجاوزه باعتباره صمام الأمان لنا جميعاً.



أحمد الشريع

دعا مرشح الدائرة الخامسة م. أحمد الشريع مرشحي انتخابات مجلس الأمة في الدوائر الانتخابية الـ 5 الى وضع مصلحة الكويت نصب أعينهم وجعل المصلحة العليا هي السبيل وهي الغاية للجميع. وأكد في تصريح ان التطرق الى الجوانب الطائفية في الانتخابات يساهم في تمكين الأجواء الديموقراطية التي تعيشها البلاد هذه الأيام وتشويه الصورة الجميلة التي يجسدها الشعب الكويتي من خلال تسامحه بالوحدة الوطنية والعمل على إبعاد البلاد عن أي فتن خارجية. وأشار الشريع الى ان ما شهدته البلاد من استغلال

استغرب عدم تنفيذها لإجراء التحقيق والتأديب حيال المسؤولين الطاحوس: الحكومة لم تلتزم بقرار محاسبة المتسببين في هدر المال العام

عن هذه المخالفات ويجب ان يتم تطبيق هذا القرار على الوزراء أنفسهم لتعاقبهم في تطبيقه على قيادتهم في السوزارات والهيئات الحكومية المختلفة. واستغرب الطاحوس ان تصدر الحكومة قرارات ولا تطبقها وتصدر قوانين وتتفاسع في تنفيذها وتوافق على قوانين صادرة من مجلس الأمة ولمزمة ولا تنفذها، معتبراً ان هذا التقصير يستوجب المساءلة القانونية والتأديبية وسمو رئيس مجلس الوزراء باعتباره المسؤول عن اداء وزيرائه.

15 لسنة 1979 بشأن الخدمة المدنية حيال المتسببين بتكرار ذات الملاحظات والمخالفات التي ترد في تقرير ديوان المحاسبة مستقبلاً.» وتساءل الطاحوس في تصريح صحافي: هل تم تفعيل هذا القرار الوزاري على أي قيادي او مسؤول في أي من الجهات والوزارات التي لاتزال تقارير ديوان المحاسبة تؤكد استمرار هذه المخالفات، بل وتكرار الكثير منها حتى تكبدت الدولة مئات الملايين من المال العام، معتبراً ان الحكومة مسؤولة مسؤولية مباشرة



أسامة الطاحوس

استغرب مرشح الدائرة الثالثة لانتخابات مجلس الأمة أسامة يوسف الطاحوس عدم تفعيل الحكومة لقرارات مجلس الوزراء التي تصدر وتحت الجهات الحكومية على الالتزام بالقوانين والنواحي خصوصاً فيما يتعلق بالقرارات الذي أصدره مجلس الوزراء ونص «على ضرورة تلافي الملاحظات الواردة في تقارير ديوان المحاسبة حول مخالفات الوزارات والهيئات واتخاذ الإجراءات التحقيقية بحق المسؤولين عن هذه المخالفات واتخاذ الاجراءات التأديبية وفقاً لاحكام المرسوم رقم

د.سلوى الجسار



شكر واعتذار

تمر الكويت بظروف سياسية مربكة أدت الى ظهور العديد من التفسيرات والتأويلات واشاعة الأكاذيب المبرجة المدروسة بعناية من بعض الجماعات والأفراد تهدف الى ضعفة أمن واستقرار البلاد وشمل نموه وتفتت وحدته الوطنية واشاعة الفوضى والاضطراب، لقد خون البعض وجبر البعض لزرع الكراهية وتعزيرها لزيادة الاحتاد السياسي والتشكيك في الوطنية والاستخفاف بقيم المواطنة، لقد ضاعت العديد من حقوق المواطنين المخلصين بسبب الضغوط السياسية ما أثر على تحقيق المساواة والعدالة التي ينادي بها الدستور، كما أن ضعف تطبيق هيئة القانون على الجميع أدى الى عدم رده البعض عن ممارسة نشاطاته الخارجية عن القانون التي لم ترتبط بقيم المجتمع الكويتي وثقافته وعاداته فزادت الاشاعات ورمي التهم والتشكيك في الذم حتى أدى ذلك الى الوصول الى التشكيك في أحكام القضاء والمحكمة الدستورية، فالديموقراطية بمعناها وتطبيقها تحتاج الى احترام الرأي الآخر والتعددية الفكرية وتغليب المصلحة العامة على الخاصة، لكن ضعف ترجمة مفهوم الديموقراطية أدى الى زيادة الكراهية والبغض والحسد لأجل كرسي زائل. لقد كثرت التفسيرات القانونية لأجل تحقيق غايات دنيوية وتحقيق مآرب خاصة أن محاولة البعض للتشكيك في القضاء وأحكامه وإقحامه في الصراعات السياسية أمر في غاية الأهمية والخطورة، فعلى احترام القضاء وتطبيق أحكامه في بلد من الله علينا فيه بدرجة من الحرية والعيش الكريم ونعمة الأمن والأمان. ان الفوضى السياسية التي تشهدها البلاد والضبابية والغموض والظروف المختلفة والتغيرات السريعة في الأوضاع الداخلية والخارجية بحاجة ماسة الى توحيد الكلمة والصف وتقوية الجبهة الداخلية، بالإضافة الى تنمية العنصر البشري فهم الثروة الحقيقية للبلاد مع أهمية تحقيق مشاريع خطط التنمية لأجل الوطن وإسعاد المواطن والتي أجد من الصعوبة تحقيقها خلال الظروف الراهنة بسبب الشد والجذب وأنواع الصراعات المختلفة وتغليب المصالح الخاصة على مصلحة الوطن مما يدفعني الى الاعتذار عن الترشح لانتخابات مجلس الأمة 2013 وتقديم كل الشكر والعرفان لكل من انتخبني ودعمني وآزرتي ونصحتني وساعدتني، والى جميع أفراد عائلتي والى مستشاري وفرق حملاتي الانتخابية، وسأظل أخدم بلدي الحبيب الكويت من أي موقع، وسأكون مدافعة عن الحق ونصرة المظلوم بما أوتيت من قوة ولا أخشى في الحق لومه لائم، داعية المولى العزيز أن يوفق المرشحين وأعضاء المجلس المقبل وأن يحفظ الكويت وأهلها من كل مكروه في ظل قيادة صاحب السمو الأمير وسمو ولي عهده الأمين.

البوص يعنذر عن الترشح



قرر النائب المبطّل عضويته سعد البوص عدم خوضه انتخابات مجلس 2013، مؤكداً انه سيبقي المجال امام الشباب لخوض هذه التجربة البرلمانية. وقال البوص في بيان له «بعد التوكل على الله قررت عدم الترشح لهذه الانتخابات، وكذلك نزولاً عند رغبة عدد من أبناء القبيلة فضلت الابتعاد مؤقتاً».

هاني شعبان: التركيز على القضايا الإصلاحية

ابدى مرشح الدائرة الرابعة الشيخ هاني شعبان استياءه لاستمرار الاحداث بين أبناء الشعب الكويتي وتفاقمها، ما يدل على افتقار هؤلاء الى التعاضد السلمي، والابتعاد عن مبادئ الوحدة الوطنية التي جبل عليها وهلة الكويت بكافة الطوائف والقبائل من حضر وبدو وسنة وشعبية.



الشيخ هاني شعبان

ولفت إلى ان الساحة الكويتية بحاجة الى الارتقاء بلغة الحوار وتفعيل الدور الاجتماعي في التواصل لمعرفة ما يدور عند البعض، وتقبل هذه الآراء، مشيراً الى ان هذا الامر يؤدي الى حالة من الاستقرار العام عن طريق التركيز على القضايا الإصلاحية التي تحمي المواطن والمقيم والايحاء لهم بوجود استقرار سياسي وسيادي دون حاجة للرجوع الى اجندات خارجية، خاصة ان هذا الاستقرار يؤدي الى الحقوق والواجبات. وطالب السلطتين بالعمل على ايجاد الأولوية السياسية والاجتماعية والعمل على التنمية والاستقرار والإصلاح، ولا شك ان هذه المبادئ تتطلب تطبيق القانون بالدرجة الأولى على الجميع دون تمييز او تفرقة. وأشار شعبان الى ان المرحلة الحرجة التي تمر بها البلاد، بحاجة الى خطط استراتيجيّة حقيقية والتي تعتمد على الافعال المباشرة وليس بالوعود والتصريحات الرنانة، ومن هنا وفي ظل الوفرة المالية التي تتمتع بها البلاد يجب وضع سيناريوهات لحلول ناجعة لحل العديد من المشاكل المزمنة.